العرب
الخميس 2021/10/28
السنة 44 العدد 12223

واشنطن تنافس بكين على النفوذ وتدعمها اقتصاديا!

واشنطن – ترى الولايات المتحدة في السياسات التي تتبناها الصين تهديدا حقيقيا لها ونفوذا متزايدا ترغب في وضع حدّ سريع له، حفاظا على هيمنتها الفردية على العالم، لكنها في المقابل تدعم بكين اقتصاديا من خلال فتح أسواقها لسلعها، وهو ما دفع محللين أميركيين ومن بينهم لورانس كاديش إلى التساؤل: لماذا تمول الولايات المتحدة آلة الحرب الصينية؟

ويقول الباحث الأميركي كاديش، وهو عضو مجلس إدارة معهد جيتستون، "إن المؤرخين الذين درسوا انحدار وسقوط الإمبراطوريات الحديثة الكبرى يجب أن يكونوا قلقين هذه الأيام".

ويضيف الرئيس المؤسس للجنة الأمن والسلام في الشرق الأوسط وشبكة معلومات الشرق الأوسط الأميركية، في تقرير نشره معهد جيتستون، أن الكثيرين سجلوا كيف فقدت الصين التي كانت ذات يوم قوية، سيادتها لصالح القوى الاستعمارية خلال السنوات الأولى من القرن العشرين. فقد اكتسح تحالف أوروبي من الدول إمبراطوريتها الضعيفة وجيشها المتواضع ليجد أن الصين ستصبح الجائزة الدموية للجنرالات اليابانيين، الذين مارست قواتهم الاغتصاب والقتل في طريقهم إلى بكين.

لورانس كاديش

استهلاك السلع الصينية يعني تمويل الجيش الصيني علنا

وقد لا يتذكر الغرب هذا "العرض الجانبي" للحرب العالمية الثانية، ولا يزال العديد من اليابانيين يرفضون الاعتراف بإرثهم، ولكن الصينيين يتذكرون.

إنهم يتذكرون وهم يستخدمون في الطيران أحدث جيل من المقاتلات الشبح. إنهم يتذكرون وهم يبنون 100 منشأة إضافية لإطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. إنهم يتذكرون وهم ينشئون جزرا اصطناعية في المحيط الهادئ لإيواء الصواريخ القادرة على استهداف حاملات الطائرات الأميركية.

إنهم يتذكرون وهم يختبرون صواريخ كروز الأسرع من الصوت. إنهم يتذكرون وهم يطلقون صواريخ أسرع من الصوت يمكنها الدوران حول الأرض، وتحمل رأسا حربيا نوويا، وتبقى معلقة في مدار منخفض إلى حين اتخاذ قرار بالضرب. إنهم يتذكرون وهم يطلقون بعثات فضائية مأهولة لإنشاء محطة فضائية مدارية قد تكون قادرة على القيام بنشاط عسكري.

ويتساءل كاديش: كيف أصبح الصينيون يمتلكون مثل هذه البراعة؟

ويجيب "لقد أصبحنا مستهلكين أساسيين لسلعهم من ألعاب الأطفال والأدوات المنزلية إلى الأدوية وتكنولوجيا الهواتف الذكية. لقد رحبنا بتجارتهم بطريقة سيجدها مؤرخو المستقبل غير قابلة للتفسير، تماما كما نفعل الآن عندما ننظر إلى شركات مثل 'آي.بي.أم' و 'فورد'، قامت بأعمال تجارية مزدهرة مع النازيين عشية الحرب العالمية الثانية".

وعموما، لم يكن الأمر يتعلق بأيديولوجية بغيضة، لكن كان عملا تجاريا فقط وكما يقول رجال الأعمال اليوم "إذا استمرت واشنطن في السماح بذلك، فسوف يستمرون في القيام بعملهم. لكننا اليوم نتعامل مع بلد أكثر ثراء وعدوانية بكثير من خصوم واشنطن السابقين".

ويضيف كاديش "كمستهلكين للسلع صينية الصنع ومستثمرين في المنتجات صينية الصنع، فإننا نقوم بتمويل الجيش الصيني علنا. ولم تخف القيادة الصينية خططها للتفوق على الولايات المتحدة من الناحية التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية، حتى من خلال 'الحرب غير المقيدة' إذا لزم الأمر. وبالنسبة للولايات المتحدة غير المبالية بالآثار الاستراتيجية، فإننا قمنا بضخ تريليونات الدولارات في الاقتصاد الصيني، بينما ساعدنا بشكل خطير على تآكل قاعدتنا الصناعية".

وقال المحلل الأميركي "كان يتعين على الولايات المتحدة أن تكون المصّدر وليس المستورد. لا ينبغي أن تكون هناك سلع من الصين تنتظر الهبوط على أراضينا، ولا عائدات من واشنطن تتدفق إلى خزائن الحزب الشيوعي الصيني".

ويوضح أن الصينيين يعرفون تاريخهم وهم يعرفون أيضا أن هناك دولة ديمقراطية (الولايات المتحدة) يضعف اقتصادها بسبب جائحة كوفيد – 19، وتنفق ميزانية بمليارات الدولارات من شأنها أن تغرقهم في ديون تاريخية، دولة تخضع تحت قيادة وطنية ربما تكون في حالة من الضعف، وجيش شعر بالإذلال عندما يأمره قائده الأعلى بالخروج من ساحة المعركة الأفغانية.

ويضيف "إن الصينيين يعرفون كيف يستخدمون القوة، ويكتشفون الضعف، ويؤكدون هيمنتهم القوية والمتزايدة على حساب الآخرين. إنهم ينظرون إلى القرن الماضي على أنه فترة إذلال. وهم ينوون، من أعمالهم وأعمالنا، أن يجعلوا من هذه الحقبة قرنا من الإذلال لأمة أخرى. ويمكن بسهولة تأكيد قوتهم الاقتصادية والعسكرية الحالية والمتزايدة بتمويل من الشركات الأميركية".

ويؤكد "لا يكفي أن نرفع أيدينا في وجه خصم لا هوادة فيه. ويتعين على واشنطن أن تركز على أعمالها وأن تقدم الحوافز المناسبة والضرورية لتوسيع قاعدة التصنيع التي كانت هائلة هنا في الولايات المتحدة".

ويضيف أن "الولايات المتحدة لديها الوسائل والمهارات والموارد اللازمة للعودة إلى دورها كمصّدر هائل، ولكن هذا سوف يتطلب منها أيضا ترتيب بيتها الاقتصادي وتجميد سقف ديونها. إن الاقتصاد الذي يقف على شفا ديون ذاتية تبلغ قيمتها عدة تريليونات من الدولارات يجعل الولايات المتحدة عرضة للانهيار المالي. وسوف يكون الانضباط المالي مطلوبا إذا كانت ترغب بالفعل في وقف تمويلها لآلة الحرب الصينية".

لكنه يتساءل "هل الولايات المتحدة، التي نادرا ما يفكر مواطنوها في تاريخهم الاستثنائي، تتمتع بالقوة والالتزام والشجاعة لكتابة نهاية مختلفة لفصل من التاريخ تكتبه حاليا جمهورية الصين الشعبية؟".

«صنع في الصين» وواشنطن تدفع ثمنه

تقليص الاعتماد على النفط أو التغير المناخي.. كلاهما خطر داهم

الخليج أمام معضلة مربكة: كيف تحمي البيئة وتحمي مواردك من النفط والغاز

دول الخليج أكبر المتضررين من الالتزام بانبعاثات صفرية وتغيرات المناخ

دقت التغيرات المناخية المتسارعة جرس الإنذار للتنبيه من المخاطر البيئية التي قد تطال العديد من الدول مشددة على ضرورة التقليل من انبعاثات الغازات الناتجة عن استعمال الوقود الأحفوري. وتعدّ دول الخليج العربي الأكثر عرضة لتداعيات خطيرة اقتصاديا وبيئيا، حيث تعتمد اقتصاداتها على النفط وتتميّز بمناخ شديد الحرارة وهو ما قد يجعلها مستقبلا وبفعل ارتفاع درجات حرارة الأرض مساحات شاسعة من الأراضي غير الصالحة للعيش.

الرياض – تعدّ دول الخليج أكثر دول العالم انغماسا في معضلة التغيّر المناخي وما تفرضه على الحكومات من إجراءات متسارعة لحماية البيئة أبرزها تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

وتقول آية البطراوي في تقرير لوكالة أسوشيتد برس إنه ربما لا يكون التحول الطاقي العالمي محيرا في أي مكان أكثر من شبه الجزيرة العربية، حيث تواجه المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى سيناريوهين مروعين لتغير المناخ يهددان سبل عيشها.

في أحدها يتوقف العالم عن حرق النفط والغاز لتقليل الانبعاثات المسببة للاحترار مما يهز أساس اقتصاد هذه الدول. ومن ناحية أخرى تستمر درجات الحرارة العالمية في الارتفاع، مما يؤدي إلى جعل الكثير من مناطق الخليج شديدة الحرارة بالفعل غير صالحة للعيش.

مشكلة وجودية

يبقى الاستقرار السياسي لدول الخليج الست وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين وعُمان متجذرا في عائدات الوقود الأحفوري. وهذا يشمل الصادرات التي تريدها الصين والهند المتعطشتان للطاقة أكثر خلال العقدين المقبلين.

ويقول جيم كرين مؤلف كتاب "ممالك الطاقة: النفط والبقاء السياسي في الخليج " إن "العمل المناخي يكاد يكون مشكلة وجودية لنظام ملكي قائم على صادرات النفط. إن هذه الدول بحاجة إلى العمل المناخي للنجاح دون تدمير سوق النفط. وهذا صعب جدا".

ومع تعهد السعودية والإمارات والبحرين هذا الشهر بأهداف انبعاثات "صفرية"، ستخفض انبعاثات غازات الدفيئة داخل حدودها مع الحفاظ على صادرات الوقود الأحفوري إلى الخارج.

وأعلنت الرياض التي تنتج نحو حوالي عُشر الطلب العالمي على النفط عن تعهدها هذا أثناء استضافتها لأول منتدى رئيسي لتغير المناخ هذا الأسبوع. وحدد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان سنة 2060 هدفا للسعودية. وكان هذا إعلانا مهما لبلد من أكبر دول العالم من حيث احتياطيات النفط المثبتة بـ265 مليار برميل بقيمة 22.5 تريليون دولار بالأسعار الحالية. وأعربت السعودية عن تصميمها على ضخ النفط حتى آخر قطرة، لكنها لن تجد فائدة تذكر لأكبر مواردها الطبيعية في عالم يعمل بأشكال أنظف من الطاقة المتجددة والشمسية.

واستغلت دول الخليج عائدات النفط للحفاظ على الدعم المحلي وشراء النفوذ الإقليمي وتوسيعه. وكونت الأموال جيوشا وطنية ووفرت للمواطنين وظائف مريحة في القطاع العام، ورعاية صحية مجانية وتعليما عاليا، ووقودا مدعوما وأراضي لبناء منازل عليها، ومساعدات زواج ومعاشات تقاعدية سخية.

وقال كرين وهو زميل دراسات الطاقة في معهد بيكر للسياسة العامة في تكساس، إنه دون نظام الرعاية هذا قد تضطر ممالك الخليج إلى السماح بمشاركة سياسية أكبر أو أن تصبح أكثر قمعية.

وتهيئ دول الخليج العربية التي تتعهد بانبعاثات "صفرية صافية" نفسها لتكون جزءا من صناعة الطاقة النظيفة التي تبلغ تكلفتها عدة تريليونات من الدولارات حتى مع استمرار أرباحها من النفط والغاز.

آية البطراوي

التحول الطاقي العالمي يهدد سبل العيش في دول الخليج

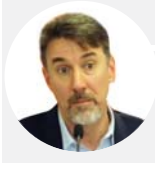

جيم كرين

دول الخليج بحاجة إلى العمل المناخي للنجاح دون تدمير سوق النفط

وفي منتدى المبادرة الخضراء البيئي في الرياض أخبر جون كيري مبعوث الرئيس جو بايدن للمناخ مجموعة من الأمراء ورؤساء الوزراء من جميع أنحاء المنطقة أن العمل المناخي يمكن أن يخلق "أكبر فرصة سوق عرفها العالم على الإطلاق. فهو أكبر تحول اقتصادي يحدث على هذا الكوكب منذ الثورة الصناعية".

وقالت إيلين والد الزميلة البارزة في المجلس الأطلسي إن تعهدات "صافي الصفر" تمكن النخبة الحاكمة في الخليج بشكل حاسم من ممارسة نفوذها في مؤتمرات مثل كوب 26 حيث تُصاغ سياسات العمل المناخي.

وتابعت "من المهم بالنسبة إليهم أن يجلسوا على الطاولة وأن يؤخذوا على محمل الجد في هذه المؤتمرات (...) لأنه سيكون لهم رأي بهذه الطريقة".

وتدعو دول الخليج العربية بشكل خاص وعلني إلى تقنيات احتجاز الكربون بدلا من التخلص التدريجي السريع من الوقود الأحفوري، محذرة من أن الانتقال السريع من شأنه أن يترك السكان الأفقر دون الوصول إلى الطاقة.

وانتقدت منظمة السلام الأخضر هذا النهج، قائلة إن تقنيات احتجاز الكربون "غير المؤكدة حتى الآن" تسمح للدول بإصدار المزيد من الغازات الدفيئة على افتراض متفائل بإمكانية إخراجها من الغلاف الجوي لاحقا.

مبادرات لتنويع الاقتصاد

في نفس الوقت فإن شركات الطاقة الوطنية مثل أرامكو السعودية وأدنوك في أبوظبي وقطر للطاقة تمضي قدما في الجهود المبذولة للحد من الانبعاثات وتعزيز الاستثمارات في المنتجات البتروكيميائية المستخدمة في الأسمدة والبلاستيك والمطاط والبوليمرات الأخرى ذات الطلب الكبير عالميا.

وأعلنت أرامكو وهي أكبر شركة نفط في العالم أنها ستصل إلى "صافي صفر" بحلول 2050 في عملياتها، أي قبل عقد من تعهد الحكومة السعودية. وتعهدت أدنوك بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 25 في المئة بحلول 2030.

وشحنت قطر للطاقة بالفعل غازا طبيعيا مسالا خاليا من الكربون إلى سنغافورة وستدمج تكنولوجيا احتجاز الكربون في خططها التوسعية، وفقا لتقرير صادر عن معهد دول الخليج العربي في واشنطن.

ودعا الرئيس التنفيذي لشركة أدنوك سلطان الجابر في حديثه في المنتدى في الرياض إلى النضج والرصانة في مناقشة التحول الطاقي، وأصر على أن الأمر سيستغرق وقتا ويجب أن يشمل النفط والغاز.

وقال "لا يمكننا الخروج فجأة والتحدث عن تحول طاقي ونحن نتجاهل تماما أو نقلل من تأثير النفط والغاز في المساعدة على تلبية متطلبات الطاقة العالمية"، مشيرا إلى أن 80 في المئة من إجمالي متطلبات الطاقة تأتي حاليا من الوقود الأحفوري، 60 في المئة منها من النفط والغاز.

وتتوقع منظمة أوبك أنه في حين أن الدفع نحو الطاقة البديلة والمتجددة سيدخلنا في عصر يتراجع فيه الطلب على النفط في بعض أجزاء العالم، فإنه سيظل المصدر الأول للطاقة في العالم حتى 2045. وتتوقع أن من بين 2.6 مليار سيارة على الطريق بحلول عام 2045 ستعمل 20 في المئة منها فقط بالكهرباء.

> **الاحترار الذي حدث على الأرض نتج عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري مثل الميثان وثاني أكسيد الكربون**

وعلى الرغم من أن دول الخليج الست لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الوقود الأحفوري في الإنفاق الحكومي، فقد اتخذت كل منها خطوات لمحاولة تنويع اقتصاداتها، حيث تقود السعودية والإمارات جهودا حثيثة لجذب الاستثمار في الصناعات الجديدة.

ومع ذلك يأتي أكثر من نصف عائدات السعودية من النفط، مع توقع 150 مليار دولار هذا العام وحده مع ارتفاع الأسعار إلى 85 دولارا للبرميل.

وقال كرين إن "صادرات النفط هي شريان الحياة للاقتصاد السعودي والنظام السياسي. وسيسبب فطم بقية العالم نفسه بسرعة عن النفط كارثة للمملكة".

ويقول العلماء إن العالم يجب أن يستثمر في الطاقة المتجددة للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، على الرغم من أن تقريرا جديدا للأمم المتحدة وجد أن تعهدات الحكومات الجديدة ليست صارمة بما يكفي للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة دون ذلك بحلول نهاية القرن.

ويمكن إلقاء اللوم في كل الاحترار الذي حدث على الأرض تقريبا على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان. ويقول العلماء إن الضرر سيكون لا رجعة فيه إذا تجاوز الحد الأقصى.

وفي تصريحات للصحافيين هذا الشهر تساءل وزير الطاقة القطري سعد الكعبي عما إذا كان للدول التي قدمت تعهدات "صافي الانبعاثات الصفرية" خطط لكيفية تحقيق ذلك.

وتابع "بالنسبة إلي سيكون أمرا باهرا جدا أن أخرج وأقول بأننا سنصل إلى الصافي الصفري بحلول 2050 (...) إلا أن هذا ليس هو الأمر الصحيح".